

مستقبل قوانين الاحزاب السياسية في (العراق، مصر، تونس) بعد العام ٢٠١١ دراسة حالة

ا.م.د. خميس حزام والي * الدكتور حازم حميد جابر *

الملخص:

ان التغييرات التي حصلت في الانظمة السياسية لبعض الدول العربية بعد عام ٢٠٠٣ في العراق وعام ٢٠١١ في مصر وتونس - موضوع البحث - اجبرت الحكومات ذات الحزب الواحد على الرحيل ومجئ أنظمة ديمقراطية تتناسب مع تطلعات مجتمعاتها واصبح صندوق الانتخابات هو السبيل للوصول الى السلطة. وصاحب ذلك بطبيعة الحال انماطاً من التعددية الحزبية، فظهرت تنظيمات عدة، بمسميات وبرامج مختلفة، مستفيدة من حرية تأسيس الاحزاب دون تنظيم قانوني يوطرها لتتناسب مع مفهوم التعددية والديمقراطية، فعملت على تشريع قوانين حزبية جديدة لتنظيم نشاط الاحزاب، بما يتناسب وطبيعة الانظمة الحاكمة الجديدة.

وعليه تعتمد رؤيتنا على ان المشاهد المستقبلية، هي من الادوات المنهجية الاكثر استخداماً في البحث العلمي السياسي، من اجل تقديم تصور عن مستقبل هذه القوانين، التي تشكل ظواهر سياسية قانونية. رغم ان هذه التقنية المنهجية لا تحدد الحالة المستقبلية بدقة، بقدر ما تحاول تحديد المسارات لظاهرة معينة. فالمشهد المستقبلي هو طريقة تحليلية احتمالية تتبع تطور الاحداث انطلاقاً من الحالة الآنية وصولاً الى التوقعات المستقبلية من خلال وضع الفرضيات المناسبة للحالة المدروسة، ومن ثم تتبع تطورها للوصول الى اكثر الحالات توقعاً وترجيحاً كمشهد مستقبلي محتمل.

* جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، فرع النظم السياسية ، walikhamis8@gmail.com

* hazimaldhash@gmail.com

Abstract:

The changes that took place in the political systems of some Arab countries after ٢٠٠٣ in Iraq and in 2011 in Egypt and Tunisia - the subject of the study - forced the one-party governments to leave and bring democratic systems, which is commensurate with the aspirations of their communities and the election fund has become the path to power, This was accompanied by various forms of multi-partyism. For that, several organizations, with different names and programs, have benefited from the freedom to establish political parties without legal regulation, which is framed it to fit with the concept of pluralism and democracy and its worked to legislate new party laws to regulate the activities of the parties, commensurate with the nature of the new ruling regimes.

Therefore, Our vision depends on the fact that future horizons are among the most widely used methodological tools in political scientific research in order to present a vision of the future of these laws, which constitute legal political phenomena. Although this methodological technique does not accurately determine the future situation, as much as it tries to identify the pathways of a particular phenomenon. The future view is a possible analytical method to trace the evolution of events from the immediate situation to the future expectations by putting the appropriate hypotheses of the situation studied, and then follow the evolution to reach the most anticipated and probable future scene.

المقدمة :

تعد الاحزاب السياسية من الفواعل المهمة في النظام السياسي، ولكي تتمكن من القيام بنشاطاتها بشكل منظم، لا بد من ان يكون ذلك وفق تنظيم قانوني يحفظ حقوق وحرقات المواطنين في التجمع والتنظيم والتعبير عن الرأي والمصالح. وهذه الغايات هي من اهم المواضيع التي اهتمت بها الشرعية الدولية لأنها تمثل حق من حقوق الانسان وحياته في تأسيس الاحزاب وممارسة الانشطة الحزبية دون مضايقة او ملاحقة من السلطات الحكومية.

ان التغيرات التي حصلت في الانظمة السياسية لبعض الدول العربية بعد عام ٢٠٠٣ في العراق وعام ٢٠١١ في مصر وتونس - موضوع البحث- اجبرت الحكومات ذات الحزب الواحد على الرحيل ومجيئ أنظمة ديمقراطية تتناسب مع تطلعات مجتمعاتها واصبح صندوق الانتخابات هو السبيل للوصول الى السلطة. وصاحب ذلك بطبيعة الحال انماطاً من التعددية الحزبية، فظهرت تنظيمات عدة، بمسميات وبرامج مختلفة، مستفيدة من حرية تأسيس الاحزاب دون تنظيم قانوني يؤطرها لتتناسب مع مفهوم التعددية والديمقراطية، فعملت على تشريع قوانين حزبية جديدة لتنظيم نشاط الاحزاب، بما يتناسب وطبيعة الانظمة الحاكمة الجديدة.

وكان من اوائل الدول العربية التي شرع او عدل فيها، قانون الاحزاب السياسية بعد عام ٢٠١١، هي : العراق، مصر، تونس.

في هذا البحث، نحاول دراسة مستقبل القوانين الحزبية، لأنها اصبحت الاساس القانوني للتعددية الحزبية في البلدان الثلاث.

وعليه تعتمد رؤيتنا على ان المشاهد المستقبلية، هي من الادوات المنهجية الاكثر استخداماً في البحث العلمي السياسي، من اجل تقديم تصور عن مستقبل هذه القوانين، التي تشكل ظواهر سياسية قانونية. رغم ان هذه التقنية المنهجية لا تحدد الحالة المستقبلية بدقة، بقدر ما تحاول تحديد المسارات لظاهرة معينة. فالمشهد المستقبلي هو طريقة تحليلية احتمالية تتبع تطور الاحداث انطلاقاً من الحالة الآنية وصولاً الى التوقعات المستقبلية من خلال وضع الفرضيات المناسبة للحالة المدروسة، ومن ثم تتبع تطورها للوصول الى اكثر الحالات توقعاً وترجيحاً كمشهد مستقبلي محتمل.

لذلك، سيتم البحث في المشاهد المستقبلية لتطبيق قوانين الاحزاب السياسية في العراق ومصر وتونس، لان الحالات الثلاث قد حدث فيها تغيير انظمة الحكم، من نظام الحزب الواحد الى النظام الحزبي التعددي. ان المرحلة التي تمر بها هذه الدول تقع تحت تأثير مؤثرين اثنين هما، مرحلة الانتقال الديمقراطي والارث الثقافي لنظام الحكم القديم، الذي رسخ مفهوم الحزب القائد والحزب

الاولد في عقلية قطاعات واسعة من المجتمع. ومع عدم تحقق نجاح التجربة الديمقراطية بجلب الرفاه الاجتماعي والاستقرار الامني في البلدان الثلاث اصبحت تسير نحو ثبات النظام الديمقراطي دون تقدم لفترة ليست بالقصيرة، او التراجع الى شكل الحكم لمرحلة ما قبل التغيير ولو بأساليب مختلفة. اذن تم افتراض مشهدين لتطبيق قوانين الاحزاب السياسية في العراق ومصر وتونس، وهما مشهد تطبيق القانون كما هو، ومشهد ايقاف او تعطيل القانون عن العمل، وذلك مرتبط بالحالة العامة للنظام السياسي في الدول الثلاث.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من اهمية قوانين الاحزاب السياسية وما لها من علاقة مباشرة في تنظيم الممارسة والتعددية الحزبية التي تعد عماد الديمقراطية، لا سيما وان الدول ذات الديمقراطيات الراسخة تمكنت من تنظيم اوضاعها السياسية عن طريق تنظيم ادوار ووظائف الاحزاب السياسية فيها، مما انعكس بشكل ايجابي على نظمها السياسية، لذلك لابد من البحث في مستقبل قوانين الاحزاب في الدول العربية التي ما زالت في مرحلة التحول الديمقراطي، وبيان ما اذا كانت هذه القوانين قد صيغت وشرعت بالشكل الذي يخدم التغيير ويساعد على استمرار وبقاء هذه القوانين بما يفيد الدول موضوع الدراسة ام لا؟.

اشكالية البحث:

تتمثل اشكالية البحث في حاجة الدول الى قوانين حزبية جديدة تتصف بالمرونة، لكي تسهل تأسيس وعمل الاحزاب السياسية بالشكل الذي يضمن التعددية الحزبية دون قيود قانونية تعرقل ممارستها لنشاطاتها ووظائفها في الدول محل البحث. من جانب اخر، فان تمتع هذه القوانين بالرصانة التشريعية التي لا تسمح للأحزاب باستغلال الفراغ القانوني الذي قد يؤثر في امن الدولة، انطلاقاً من اهمية علاقة الاحزاب بالأوضاع السياسية في البلاد.

فرضية البحث:

يعتمد البحث، فرضية مفادها: ان قوانين الاحزاب التي شرعت او عدلت في العراق ومصر وتونس بعد التغيير هي افضل من القوانين التي كان معمولاً بها في ظل انظمة الحكم السابقة التي حكمت الدول الثلاث قبل التغيير، ولذلك يصبح بقاءها واستمرارها وتطويرها بما يخدم العملية الديمقراطية التعددية ضرورة ملحة، لكن هذه القوانين ما زالت بحاجة الى التعديل، لأنها تعاني من ضعف في الصياغات التشريعية، مع الاخذ بالاعتبار الاختلاف في تفاصيلها في البلدان الثلاث.

منهجية البحث:

استدعت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المؤسسي المقارن، الذي كثيراً ما وجدت تطبيقاتهما في مجال دراسة المؤسسات السياسية والقانونية. كما تم استخدام المنهج المقارن ليتلاءم مع طبيعة البحث لما يمتاز به من مقارنة جوانب التشابه والاختلاف في الظواهر السياسية والقانونية، للوصول الى نتائج علمية مرضية.

وعليه احتوى البحث : مقدمة وتمهيد تعريفى بقوانين الاحزاب واهميتها وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الاول: يركز على المشاهد المستقبلية لقانون الاحزاب السياسية العراقي.

المبحث الثاني: المشاهد المستقبلية لقانون الاحزاب السياسية في مصر.

المبحث الثالث: المشاهد المستقبلية لقانون الاحزاب السياسية في تونس.

الخاتمة.

تمهيد: (التعريف بقوانين الاحزاب السياسية)

يدل مصطلح قانون الاحزاب السياسية الى القوانين التي تشرعها الدولة، وتروم منها تنظيم نشاط الاحزاب عن طريق النص على ما يجوز ممارسته من اعمال ذات العلاقة بمهام ووظائف الاحزاب السياسية او ما يجب عدم القيام به حينما يكون ضاراً بمصلحة الدولة ونظامها السياسي. وغالباً ما تتضمن هذه القوانين مواداً تحدد نشاطات الاحزاب والمميزات القانونية الواجب توفرها عند تأسيسها.

ويُعرف قانون الاحزاب بانه: مجموعة الانظمة مبنية على قوانين الدولة، وتحدد الوضع القانوني للأحزاب السياسية، وتعيين مقومات العضوية الحزبية، والشروط المحددة لها لتنظيم نفسها وحملاتها وإدارة اموالها وما اليها^(١).

كما يعرف قانون الاحزاب، بأنه مجموعة القواعد التي تضعها الدولة، تملي بها على الاحزاب السياسية ما يجب القيام به من اعمال مشروعة وغير مشروعة من السياسات الحزبية^(٢). ويمكن ان نعرفه ايضاً، بمجموعة من النصوص القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة، مستندة على الاسس الدستورية فيها، تحدد بموجبها المشروعية القانونية للأحزاب السياسية وكيفية ادارة انشطتها الداخلية والخارجية.

ان الاحزاب السياسية، مؤسسات تؤدي وظيفة مهمة في الدولة عن طريق تفاعلها في المجال العام، وهذا يتطلب من النظام السياسي ومن خلال حكومته، عند تشريع قانون الاحزاب ان تحقق التوازن المناسب بين تنظيم الحكومة لنشاط الاحزاب، ومراقبة الحكومة لهذا النشاط بما يخدم حقوق الاحزاب ويؤمن ممارستها السياسية في الدولة الديمقراطية.

إذاً، يعد التنظيم القانوني للأحزاب، تقدماً حديثاً نسبياً، في الدول ذات انظمة الحكم القائمة على التعددية الحزبية وفقاً لدراساتها وقوانينها^(٣).

كما ان اهمية قوانين الاحزاب السياسية ترادف اهمية الاحزاب التي تعد ركناً أساسياً من اركان النظام الديمقراطي فلا ديمقراطية دون احزاب سياسية تتمتع بالحرية والاستقلالية عن السلطة التنفيذية ومؤسساتها، ولا يمكن ان يكون نظام الحكم في الدولة نظاماً ديمقراطياً عند تقييد الاحزاب السياسية ومنعها من ممارسة الحكم وفق مبدأ تداول سلمي للسلطة عن طريق اجراء انتخابات عامة في البلاد. فان اهمية قانون الاحزاب تأتي من ضمانه الاسس الاتية: ^(٤)

١. حق تأسيس الاحزاب السياسية دون قيود تعرقل هذا الحق الذي تكفله الاعراف والمواثيق الدولية.
٢. حق الاحزاب السياسية في الاستقلالية وممارسة عملها دون اي تدخل من الحكومات.

٣. تكفل قوانين الاحزاب الحماية للقيادات وجميع الاعضاء الحزبية من المضايقات والملاحقات الامنية دون مسوغ قانوني، وضمان حقوقهم القانونية التي تكفل ممارسة العمل السياسي وفق القانون.

كما يعد قانون الاحزاب من القوانين المهمة في تنظيم العمل السياسي في الدول، الا ان ذلك يرتبط بمدى تفعيل السلطة لذلك القانون عملياً. فأهمية القانون، تكمن في التطبيق العملي الذي يحقق التعددية الحزبية التي تعمل على ضمان التنوع لا الكثرة. (٥)

اذ ان وجود عدد كبير من التنظيمات الحزبية في الدولة لا يمثل حالة سياسية صحية، وان العمل بقانون الاحزاب سيحد من الكثرة غير المجدية للأحزاب والحركات السياسية، فالتعددية الكبيرة، تتعارض مع مبدأ التعددية السياسية الصغيرة المقيدة.

وعليه، غالباً ما تكون الضوابط المنظمة لعمل الاحزاب السياسية متناسبة في معاييرها، وتتعامل مع جميع الاطراف بصورة متساوية، لتحقيق الاهداف التي شرعت من اجلها، وهذا ما يفترض ان ينعكس على حالة قوانين الاحزاب السياسية في العراق ومصر وتونس، نظراً لما لها من دور اساسي في العملية الديمقراطية بعد تغيير انظمة الحكم السابقة، كما يحتم على المشرع ان يأخذ بالحسبان الموضوعية والتوازن عند وضع الضوابط على الاحزاب السياسية، مع ضرورة سن التشريعات القانونية التي تتناسب مع مبادئ الديمقراطية والتعددية وتكافؤ الفرص، ففي حال عدم الاهتمام بهذه الاسس عند التشريع، ستميل ضوابط تنظيم عمل الاحزاب السياسية الى اقضاء الاحزاب المتنافسة ولاسيما الصغيرة منها، وهذا لا يتناسب مع مبادئ الديمقراطية والتعددية. (٦)

وفي هذا السياق تحدد الدول عدة اهداف تنص عليها قوانين الاحزاب السياسية عند التشريع من اهمها:

- تفعيل دور الاحزاب داخل المجتمع وتحقيق الانتشار على المستوى الوطني، بما يجعل للأحزاب دور فاعل في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين مكوناته جميعاً.
- التوأمة مع واقع الدولة وضمان رؤية شاملة لتحقيق الاصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على اولويات المشروع السياسي والحريات العامة للفرد والمجتمع بما يتناسب مع الاعراف والمواثيق الدولية. (٧)

لقد حددت بعض هذه الاهداف بالتنظيم القانوني والدستوري للأحزاب السياسية في العراق ومصر وتونس، فعملت على تضمين دساتيرها وقوانين احزابها هذه المبادئ بشكل شفاف وواضح. (٨)

المبحث الاول

المشاهد المستقبلية لقانون الأحزاب السياسية في العراق

بعد الشروع في العمل بقانون الأحزاب السياسية العراقي الصادر عام ٢٠١٥ بدأت الأحزاب الممثلة في العملية السياسية بتسوية أوضاعها وفق القانون الجديد وخلال عام كامل من دخول القانون حيز التنفيذ، كما نظمت تجمعات أخرى أوضاعها القانونية واستطاعت ان تكتسب الصفة القانونية لممارسة العمل الحزبي حتى تجاوز عدد الأحزاب المسجلة في المفوضية العليا للانتخابات المائة حزب.

الا ان المشهد السياسي العام داخل العراق لا يمكن ان نطلق عليه وصف الاستقرار السياسي فمازالت أوضاع العراق متأرجحة بين الاستقرار وعدمه؛ وذلك بسبب جملة من المؤثرات الداخلية والخارجية التي تهدد العملية السياسية في العراق وتندر بتغيرات غير متوقعة قد تحدث مستقبلاً، وبالنتيجة تؤثر في وضع قانون الأحزاب السياسية من حيث الشكل والمضمون..

فمن اجل تقديم تصور مستقبلي لما سيؤول له وضع قانون الأحزاب السياسية العراقي لابد من البحث في عدد من الظواهر المؤثرة في الساحة السياسية العراقية التي يمكن عدها قوة قادرة على تغيير مسار الأحداث داخل العراق، وتتبع ذلك المسار وحجم تأثيره ليتسنى تصوّر إلى اين يسير مستقبل الأوضاع السياسية في العراق ومن ثم مدى تأثير ذلك المستقبل في وضع قانون الأحزاب السياسية العراقي..

بطبيعة الحال ان المقاربة الأكثر موضوعية لمستقبل تطبيق قانون الأحزاب السياسية العراقي هو الربط فيما بينه وبين مستقبل الديمقراطية والاستقرار السياسي وأسس تلك الديمقراطية من حرية تكوين الأحزاب وتنظيم عملها استناداً إلى مبدأ (لا تعددية حزبية من دون ديمقراطية ولا ديمقراطية من دون تعددية حزبية).

من ذلك سيسلط الضوء خلال هذا المبحث على الظواهر التي مر ويمر بها العراق لبيان إلى أي اتجاه تسير عملية تطبيق قانون الأحزاب والعمل به داخل العراق، فهل سيتراجع ويتم إيقاف العمل بالقانون او تعطيله؟ ام سيعمل به كما هو دون تغيير؟

ومن اجل استنتاج ما هو المشهد الأكثر ترجيحاً لابد من تتبع الاوضاع السياسية والاجتماعية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣م على اقل تقدير لتحديد الاتجاه المتوقع لمستقبل قانون الأحزاب السياسية العراقي المرتبط مع المسار الديمقراطي في العراق.

المشهد الاول: ايقاف أو تعطيل العمل بقانون الأحزاب السياسية العراقي

يفترض هذا المشهد تراجع الأوضاع السياسية في العراق نتيجة تراكمات الأحداث الأمنية أو تداعيات المواقف السياسية الداخلية أو الخارجية مما قد يتسبب في التأثير على العملية السياسية فيحدث تغير جذري أو جزئي في النظام السياسي يؤدي بالنتيجة إلى التراجع عن تطبيق قانون الأحزاب السياسية في العراق..

ان العملية السياسية في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣م بالصيغة المشوهة بنيت على أساس نهج المحاصصة، واعتماد الأعراق والطوائف والديانات كمعيار يتم من خلاله اقتسام السلطة بين أعضاء النخبة السياسية، التي أسهمت في تكريس حدة الانقسامات الطائفية والعرقية، بل إنها امتدت لتشمل القاعدة الاجتماعية أيضاً.

فأن تغيير النظام السياسي العراقي انطوى على مرحلتين، أولاهما إزالة النظام السياسي السابق، وثانيهما إحلال نظام سياسي آخر محله، إذ انطوت المرحلة الثانية على قدر كبير من المشكلات والمخاطر^(٩).

لقد اقر للعراق نظام سياسي بعد العام ٢٠٠٥م بني على أساس توافقي عرقي كحل للاختلافات الإيديولوجية في العراق التي يصعب التوفيق بينها، وهو بناء النظام السياسي العراقي على منطق المحاصصة وهو مبدأ يعرقل ترسيخ الديمقراطية، فأن الحكومة التي قامت على أساس التوازن التوافقي والعربي ستواجه صعوبة تطبيق القوانين التي تنظم العملية السياسية^(١٠)؛ بسبب أزمة الثقة بين الأطراف السياسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم تؤثر في كل ما له علاقة بالأنظمة والقوانين الراعية لمبادئ الديمقراطية.

ولم يكتف الأمريكان بسياسة المحاصصة، انما فرضوا التوافقية، التي تعني ان كل قرار يجب ان يراعي مصالح جميع الأطراف المشاركة في الحكومة^(١١) فقد يكون من المناسب الأخذ بالديمقراطية التوافقية لأجل إرساء عملية التحول الديمقراطي^(١٢)، ولكن التوافقية تغيب المعارضة البرلمانية الوطنية^(١٣)، مما يؤدي إلى تقاطع بين القوى السياسية وغض الطرف عن الالتزام بالقانون الذي ينظم العمل الحزبي، ومن ثم قد يفرغ القانون من محتواه، مما يعد تهديداً للحكومة التي تقوم على أساس فرض القانون في إدارة شؤون الدولة وتساعد دور الفئات القبلية والدينية التي تحظى بولاء قطاعات واسعة من المواطنين بالمقارنة مع الولاء للدولة مما يؤثر سلباً في اداء النظام السياسي^(١٤).

فمنطق القبيلة والطائفة في بعض الأحيان قد يعلو على منطق المواطنة، فيؤدي ذلك إلى العنف السياسي، بين الأحزاب التي تعتمد في تنظيماتها على العامل القبلي وليس البرامج

السياسية، وهذه الظاهرة تنذر باحتمالات الدخول في فوضى تنعكس على واقع النظام السياسي وتضعف شرعيته وتؤدي إلى تفككه؛ بسبب عدم الاستقرار.

اذن يعد البناء الأساسي للعملية الديمقراطية في العراق غير سليم او بمعنى آخر لم يسر بالشكل المخططة له، اذا ما سلمنا بحسن نوايا الجهات التي أدارت العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣م، وبما ان أسس الديمقراطية لم تكن صحيحة فأنها وبلا شك ستؤثر في النتائج، وهذا ما آلت اليه الأوضاع العراقية من تقاطعات بين القوى السياسية أدت إلى إرباك المشهد السياسي على مختلف الصعد، ومن ثم هذه الاوضاع تنذر بعدم استقرار النظام والتنظيم السياسي في الدولة مما قد يتسبب في تراجع القوانين المنظمة للعمل السياسي وفي طليعتها قانون الأحزاب السياسية..

كما ان الانفلات الأمني انعكس على الاستقرار السياسي للبلاد، مما يشكل عائقاً امام الحكومة العراقية، وإن حل المؤسسات الأمنية أدى إلى دخول الإرهاب، الذي أدى إلى عدم الاستقرار^(١٥)، وظهور مجموعات بيروقراطية ذات سمة فئوية^(١٦)، لها ارتباطات دولية تدعمها بالمال والسلاح مما يعد تحدي امام الحكومة كون تلك التنظيمات لا تخضع لسيطرة الدولة.

فتكون النتيجة هي تغييب القوانين المنظمة للعمل السياسي، وبهذه الحالة يعد الإرهاب احد اكثر العوامل المهددة للاستمرار بتطبيق قانون الأحزاب السياسية في العراق تحت ذريعة عودة الانفلات الأمني وآثاره مرة أخرى.

ايضاً، من الظواهر السلبية المؤثرة على قانون الاحزاب هي ظاهرة الطائفية السياسية التي كرسها خطوات تشكيل النظام السياسي المتمثلة بتأسيس: مجلس الحكم العراقي، ثم الحكومة المؤقتة وطريقة توزيع المناصب السياسية، وكذلك النظام الانتخابي والأحزاب السياسية ذات الأسس الطائفية، فضلاً عن صياغة دستور تعتريه نواقص كثيرة^(١٧).

من جانب آخر مثلت الصراعات في العراق موضع اهتمام الدول العربية؛ بسبب شعورها بالخطر على أنظمتها السياسية، مما جعل بعضها يتدخل في الشأن العراقي مستغلاً حالة عدم الاستقرار الأمني التي ساعدت في تنامي الإرهاب وتشكل عصابات داعش الإجرامية التي اجتاحت مساحات من ارض العراق في عام ٢٠١٤م، وارتكبت الجرائم ضد المواطنين من مختلف مكونات الشعب العراقي بسبب معارضتهم للوجود الداعشي.

• تأثير مؤسسات المجتمع المدني في قانون الأحزاب

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشاعة القيم المدنية واحترام الرأي الآخر بما يضمن تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول السياسي تصريفاً سلمياً^(١٨).

لم تكن الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى عام ٢٠٠٣م دولة للمجتمع المدني الحقيقي، إذ شهد العراق على عهد النظام السابق تغييب كامل لمؤسسات المجتمع المدني، وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني جميعها واجهات للحزب، وتمّ تعبئتها لصالح النظام.^(١٩)

وبعد حصول التغيير السياسي، ظهرت مؤسسات المجتمع المدني، وقسماً كبيراً منها يسعى إلى تحقيق الربح من الجهات المانحة الخارجية أو الداخلية.^(٢٠)

كما امتازت البعض منها بالاتكالية والتبعية وفقدانها لروح المبادرة؛ وذلك بسبب ذكريات القمع والاضطهاد التي عانى منها المواطن العراقي في مرحلة نظام الحزب الواحد،^(٢١) والجدير بالذكر ان منظمات المجتمع المدني اليوم لها تأثير نسبي ملموس في الواقع السياسي العراقي وان لم يصل إلى مستوى الطموح.

وذلك يعزى الى سوء الأداء الوظيفي وبيئة العمل غير الصالحة والتدهور في الأوضاع السياسية، وغياب دور الطبقة الوسطى أدى الى ضعف مؤسسات المجتمع المدني لاسيما في المرحلة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣،^(٢٢) الامر الذي انعكس على الوعي الوطني الجماهيري، بسبب عجز تلك المؤسسات عن ترسيخ الشعور والانتماء الوطني فأثر سلباً في عملية بناء الديمقراطية في العراق، ومن ثم لم تضطلع منظمات المجتمع المدني بالدور المناط بها في الحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيز مبادئ التعددية الديمقراطية ونشر الثقافة السياسية بل وحتى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين اذا ما قارنا نشاط منظمات المجتمع المدني في العراق مع نظيراتها في تونس التي مارست دوراً مؤثراً في ارساء دعائم الاستقرار السياسي من طريق ممارسة دور الوسيط بين الأحزاب السياسية بعد تغير النظام في تونس..

اذن يمكن القول بأن نشاط منظمات المجتمع المدني كان غائباً عن التأثير في حفظ الاستقرار السياسي في العراق، بالرغم من ان الطبقة العراقية الوسطى كانت واعية وانبثق عنها مؤخراً تيار مدني خرج إلى الشارع مطالباً بإصلاحات.

ان هذه الظواهر التي تمثل حالات يمكن ان تؤثر في مستقبل الاستمرار بالعمل في قانون الأحزاب السياسية العراقي يرى عدم ترجيح هذا المشهد في المستقبل لان تلك الظواهر قد بدأ المجتمع العراقي بتجاوزها وبدأ يتطلع إلى مستقبل أفضل فلم تعد سلبياتها تشكل خطر على الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، وهذا ما سنراه في المشهد الثاني.

المشهد الثاني: العمل بقانون الأحزاب السياسية كما هو ودون تغير

يفترض هذا المشهد استمرار العمل بقانون الأحزاب السياسية كما هو؛ وذلك من طريق مساهمة بعض الجهات الراعية للعملية السياسية في العراق بشكل مباشر أو غير مباشر، فبالرغم من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والتدخلات الخارجية في الشأن العراقي، إلا أن هناك بعض الفواعل المؤثرة في الحفاظ على تطبيق القانون وعدم السماح بتعطيله أو إيقافه، ومن ثم تقدير تحقق هذا المشهد مستقبلاً، من أهمها:

أولاً: دور المرجعية الدينية في استقرار العراق

لقد كان للمرجعية الدينية دور فاعل في أحداث العراق والمنطقة وتنامى دورها السياسي أكثر بعد عام ٢٠٠٣م فقد وقفت من تطور الأحداث موقف مباشر نابع من حرصها لنيل العراقيين حقوقهم، وطالبت بكتابة الدستور والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الوحدة الوطنية ونبذ العنف والتطرف والطائفية والوقوف بالصد من المخططات الخارجية التي تحاك ضد العراق وشعبه.^(٢٣) ولم تفرّق المرجعية بين مكون وآخر من مكونات الشعب العراقي، وطالبت من القيادات السياسية في العراق بتحقيق التوازن وكانت واعية ضد إثارة الحرب الطائفية في العراق.^(٢٤)

وتجلى موقفها واضحاً تجاه محاربة الإرهاب، فقد دعت العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن، إذ أن ما تعرض له العراق من قبل الجماعات الإرهابية تطلب موقف حاسم من المرجعية لدفع الأخطار عن العراق شعباً وارضاً ونظماً سياسياً، فكانت الاستجابة من المواطنين فاعلة في مجابهة الإرهاب وهزيمته عسكرياً من أرض العراق.^(٢٥)

وهذا ما يدل على أن للمرجعية الدينية مواقف مستمرة في الحفاظ على أمن وسلامة العراق ورعاية العملية السياسية فيه ومنعها من التراجع عن الانجازات التي تحققت، ومن ثم يمكن الاستنتاج بأن موقف المرجعية الدينية مساند للاستمرار بالعمل في القوانين المنظمة للعمل السياسي داخل العراق وفي أولوية هذه القوانين قانون الأحزاب السياسية في العراقي.

ثانياً: تأثير النخبة السياسية

من المعروف أن التزام النخب السياسية بهدف تحقيق الديمقراطية وتبني أجندة من أجل تحقيق هذا الهدف يعد من العناصر الحاسمة لإنجاز التحول الديمقراطي وضمان استمرارية المؤسسات الديمقراطية.^(٢٦)

إن دور النخب السياسية العراقية، كان الى حد ما ايجابياً في اعتمادها الديمقراطية - وان كانت توافقية - المرتكزة على التعددية والانتخابات لحل الخلافات و تجنب العراق الكثير من المشكلات.^(٢٧)

فأن عملية الاستقرار السياسي والديمقراطي تحتاج إلى وجود نخب سياسية مثقفة تتحمل مسؤولية تحديد مبادئ الديمقراطية وترسيخها لدى الأفراد، عن طريق منظومة تعاونية مع النخب الاجتماعية الأخرى، من أجل البناء الديمقراطي والدفاع عن الدولة والنظام السياسي بأقصى جهد ممكن، ومواجهة للالتزامات التي قد تعصف بالبلاد، وتقديم الحلول والمشاريع التصالحية بين مكونات الشعب الواحد، ففي الآونة الأخيرة وتحديداً قبيل انتهاء المعركة ضد الإرهاب قدمت بعض القيادات السياسية والزعامات الحزبية مقترحات لحل الأزمات التي رافقت العملية السياسية في العراق وفق رؤية واحدة تضمن حقوق الجميع في الوطن الواحد، ومن هذه المبادرات التي قدمت من النخب السياسية ما يأتي:^(٢٨)

١-مشروع "التسوية الوطنية، الذي تم اقتراحه من التحالف الوطني وهو المشروع الذي يستهدف تحقيق مصالحات تاريخية بين مكونات الشعب العراقي السياسية والاجتماعية، وإعادة بناء الثقة المفقودة بين مكونات المجتمع، جميعاً

٢-مشروع الأغلبية السياسية "الخاص بتكثف دولة القانون والذي يروم الابتعاد عن العمل بالديمقراطية التوافقية التي لم تحقق النتائج المرجوة منها.

٣-مشروع التيار الصدري المعنون باسم "الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد"، الذي يرفض نظام المحاصصة الطائفية ويطالب بحكومات تكنوقراط.

٤-مشروع "الدولة المدنية وهو المشروع السياسي للكتلة الوطنية العراقية الذي يطالب ببناء دولة عراقية مدنية علمانية تقوم على تحقيق العدالة والإصلاح، كما يدعو إلى تشكيل حكومات تكنوقراط بعيداً عن المحاصصة الحزبية.

٥- مشروع الإصلاح الذي تبناه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، والذي رفع شعار محاربة الفساد وتطبيق سياسات الوحدة الوطنية، والقيام بخطوات الإصلاح السياسي والمالي والإداري.

٦- مشروع القوى السنية، وهو مشروع تبناه رئيس البرلمان العراقي السابق سليم الجبوري ، ويرمي إلى ضم غالبية ممثلي الأحزاب والقوى العراقية السنية في مشروع سياسي يوحد رؤيتهم لعراق ما بعد النصر على تنظيم داعش الإرهابي.

تلك المشاريع وعلى الرغم من حيثياتها ونتائجها، إلا أنها تدلل على تدعيم العمل السياسي والميل إلى نبذ العنف والسعي من أجل الاستقرار السياسي في العراق وفق الأنظمة والقوانين الراحية للعملية السياسية.

وبهذه يمكن القول بأن النخبة السياسية في العراق تتحمل مسؤولية كبيرة من أجل الحفاظ على الاستقرار ومن ثم ضمان تطبيق القوانين وعدم خرقها أو التجاوز على نصوصها، وفي صدارة تلك القوانين هو قانون الأحزاب السياسية الذي يعد اللبنة الأساسية في ضمان مبادئ الديمقراطية التي تحقق الاستقرار السياسي الذي يسير وفق القانون نصوصاً وتطبيقاً..

والجدير بالذكر أن جميع التكتلات السياسية نظمت أوضاعها القانونية كأحزاب مسجلة في المفوضية العليا للانتخابات واكتسبت الصفة القانونية لأحزابها وأصبحت خاضعة لجميع الشروط التي يفرضها القانون.

من ذلك يتضح أن النخبة السياسية العراقية التي تصدر قيادات الكتل السياسية العراقية متفاعلة بشكل ايجابي وفقاً لمصالحها أولاً مع قانون الأحزاب السياسية ومتفاعلة مع تطبيقه ولا تبدي اعتراضاً شديداً على مضمونه.

ثالثاً: تأثير التدخل الخارجي

أن المواقف الدولية تجاه العراق قد تغيرت بعد أن فشلت المشاريع العدائية الموجهة ضده، فأن ثبات العراقيين واندحار الإرهاب أمام القوات العراقية مجتمعة، بدأ الموقف الدولي بالتغير نتيجة قناعة بأن العراق حكومةً وشعباً قد استطاع أن يستوعب الصدمة ويوحد صفوفه لمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، ومن جانب آخر مثل توسع الإرهاب الذي ضرب عمق الدول العالمية والإقليمية، عامل مساعد على وقوف المجتمع الدولي مع العراق للقضاء على الإرهاب، فترجمت تلك القناعات لدى صانع القرار السياسي في الدول الخارجية إلى التواصل والتعاون مع العراق على المستوى الأمني والسياسي.

فنتج عن ذلك تحسن العلاقات بين العراق ودول الجوار والدول العالمية، فبعد قطيعة لأكثر من عقدين من الزمان مع الجارة السعودية أصبح هناك تواصل بين الحكومة العراقية والحكومة السعودية،^(٢٩) وكذلك تركيا أصبح هناك تنسيق على المستوى الأمني بين البلدين؛ بسبب أزمة استفتاء إقليم كردستان، واستيعاب الحكومة التركية لتحسن وضع العراق من الناحية الأمنية بعد حربه ضد عصابات داعش الإرهابية،^(٣٠) أما الجانب الإيراني فأن علاقاته كانت منسجمة مع العراق ولا يوجد توتر كبير بين البلدين منذ تغير النظام بعد عام ٢٠٠٣م.

جميع تلك المعطيات تشر إلى ان الموقف الإقليمي والدولي كان يؤثر سلباً على الداخل العراقي قبل عام ٢٠١٤م، الا ان تلك المواقف قد تغيرت بعد ان اثبت العراقيون قدرتهم على الدفاع عن بلدهم ووقوفهم بوجه المخططات الخارجية، فضلاً عن فشل المشروع الإرهابي في المنطقة، وحاجة الدول الإقليمية والعالمية إلى التعاون الأمني للسيطرة على الخطر الذي يهدد بلدانهم.

بالنتيجة يمكن القول بأن الموقف الدولي تجاه العراق لم يعد يمثل تهديداً للداخل العراقي ولا لاستقراره الداخلي، مما يساعد على استقرار الأنظمة والقوانين الراعية للعملية السياسية، بل ويمكن الذهاب أكثر من ذلك والقول بأن المواقف الدولية ممكن ان تكون متعاونة لتحقيق مبادئ الديمقراطية في العراق؛ وذلك لان النظام السياسي الحالي اثبت بأنه لا يشكل خطر على الدول الإقليمية والعالمية، ويعمل من اجل الانفتاح على العالم وبناء علاقات يسودها الاستقرار التعاون.

اذن جميع المعطيات تشير إلى ان الموقف الدولي اليوم يراعي مصالحه ويعمل على التعاون بشكل وآخر من اجل تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، وضمان النظام الديمقراطي الذي عماده هو تطبيق القوانين الراعية لها، وفي أولويتها بطبيعة الحال قانون الأحزاب السياسية...

مما تقدم يمكن ترجيح هذا المشهد لمستقبل قانون الأحزاب السياسية العراقي، فأن المعطيات تشير إلى ان اغلب الجهات المؤثرة أو الفاعلة في المشهد السياسي العراقي تسير نحو استقرار الأوضاع الآتية، وان لغة الحوار هي السائدة بين الإطراق السياسية بعد ان أيقنت بأن لغة العنف لا تجدي نفعاً ولم تسير بالبلاد الا نحو التفكك والضعف، كما ان المؤسسة الدينية ذات الصوت المسموع تدعو وباستمرار إلى الاحترام والاحتكام والعمل وفق الدستور والقوانين، وذلك يدل على إسهامها في حفظ الاستقرار داخل العراق والابتعاد عن التناحر والاهتمام بمصالح الشعب..

ايضاً، ما يدل على ان الحراك المدني لم يبقَ بالحالة السلبية التي كان عليها وإنما أصبح اليوم ايجابي ويحسب له حساب في حالة التلويح عن نوايا إيقاف العمل بقانون الأحزاب السياسية العراقي أو محاولات تعطيله أو التجاوز على نصوصه عند التطبيق، مما يجعل منظمات المجتمع المدني تمثل كابح امام فكرة التراجع عن تطبيق قانون الأحزاب السياسية في العراق.

اما الحالة الأمنية للعراق فيمكن وصفها بالأفضل من السنوات السابقة، بعد هزيمة عصابات داعش الإرهابية وطردها من ارض العراق، من ثم يمكن القول بأن وضع العراق يميل إلى الاستقرار السياسي مما يرجح العمل بقانون الأحزاب السياسية بوضعه الحالي ودون تراجع عن هذا التشريع الذي اعتبر خطوة ايجابية في طريق ترسيخ التعددية والديمقراطية في العراق.

المبحث الثاني

المشاهد المستقبلية لقانون الأحزاب السياسية في مصر

يختلف الباحثون في قراءتهم لمستقبل البلدان التي حدث فيها التغير، فمنهم من يرى بأنه سينتج حكومات متسلطة بصيغ جديدة وآخرون يعتقدون بظهور أنظمة تجمع بين الديمقراطية والتسلط، والبعض يتوقع بقاء تلك الدول في حالة عدم الاستقرار بينما تفاعل آخرون بالتغير ويأملون ان يحقق نظام ديمقراطي تعددي. (٣١)

لذلك يعد استشراف مستقبل الأوضاع السياسية في مصر غاية في الصعوبة في ظل التناقضات والتشابكات التي تشهدها الدولة، اذا لا بد من القول أن أي مشهد محتمل حول مستقبل الأوضاع في مصر أمر يدعو إلى وضع عدة عوامل في الحسبان من طبيعة النخب الحاكمة والقادة، وكذا الأوضاع الاقتصادية التي تسعى إلى إعادة هيكلة المجتمع بشكل كامل يتماشى مع قيم التعددية الديمقراطية ومتطلباتها.

وعليه فإن بناء مستقبل مصر يحمل مشهدين انطلاقاً من قيام دولة مدنية ديمقراطية، أو قيام دولة عسكرية تجعل من تحقيق الاستقرار وتطبيق القوانين الراعية لتعزيز مبادئ التعددية الديمقراطية وأولها العمل بالدستور وقانون الأحزاب السياسية أمراً صعباً، لذلك لا بد من البحث في المشاهد المستقبلية لمصر لتوقع من هو المشهد الأكثر ترجيحاً لمستقبل تطبيق قانون الأحزاب السياسية.

المشهد الأول: العمل بقانون الأحزاب السياسية دون تغير

يفترض هذا المشهد استقرار الأوضاع السياسية في مصر والعمل بنظام ديمقراطي يضمن سلامة العمل السياسي ويؤسس لدولة المؤسسات ويحقق تطبيق قانون الأحزاب السياسية بوضعه الحالي دون تسويق أو تجاوز على نصوص مواده القانونية.

أولاً: دلالات ثورة الشعب المصري من اجل الديمقراطية التعددية:

ان التصريحات التي اعلنها (عمر سليمان) مسؤول جهاز المخابرات المصرية في ١٠/١١/٢٠١١ وكذلك المجلس الاعلى للقوات المسلحة، اكدت انه ليس من بديل عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، وان الخطوات السياسية للتغيير ستحدد لاحقاً. وان الحراك الشعبي العام نابع من قناعة بأهمية تحقيق مبادئ الديمقراطية من طريق نظام جديد يتلاءم مع ثقافة المواطن المصري. (٣٢)

ثانياً: فواعل الحراك السياسي في مصر ودورها في تحقيق الديمقراطية

بالرغم من أن الأحزاب السياسية لم تكن هي المفجرة الأولى للاحتجاجات والداعية إليها، إلا أنها انحازت إلى الثورة كونها لا يمكن ان تنفصل عن واقعها الاجتماعي لذلك كان لها تأثير في نتائج الثورة يمكن رصده على النحو الآتي:

منذ بداية الاحتجاجات الشعبية شهدت حركة الإخوان المسلمين انقساماً داخلها، فهناك من ذهبوا إلى التفاوض مع النظام وآخرون رافضين للتفاوض لأنه فاقد للشرعية، واتجهوا للمشاركة في الاحتجاجات والحراك السياسي، حتى قرر مكتب الإرشاد المشاركة الكاملة في الثورة^(٣٣).

ثم أنشأت جماعة الإخوان حزب "الحرية والعدالة" ورفعوا شعارات منسجمة مع توجهات المتظاهرين وأدوا دوراً بارزاً فيها، ودعوا لاحقاً إلى تحقيق أهداف الاحتجاجات وفي مقدمتها محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك. وكذلك التيار السلفي الذي يمثل السلفية الجهادية أيد الاحتجاجات وشارك في المظاهرات وطالب بإسقاط نظام مبارك^(٣٤).

وهذه المواقف من التيار الإسلامي في مصر تدلل على أنه يتعامل مع الأحداث بشكل يتناسب مع المتغيرات السياسية على أرض الواقع.

من جانب آخر شاركت حركة كفاية التي تأسست عام ٢٠٠٤م، وكان الهدف الأساسي من هذه المظاهرة هو التنديد بالفساد والتسلط والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية وتعددية وتعديل الدستور بحيث تحدد المدة الرئاسية بعهدتين فقط^(٣٥).

وكذلك حركة شباب ٦ أبريل التي تأسست عام ٢٠٠٨م من داخل عمال الغزل والنسيج التي اعتمدت أسلوب الحركات الأجنبية فيما يخص سبل التظاهر السلمي كالتجمع وتنظيم المسيرات بطرق سلمية، فقد شاركت في الثورة واستمر نضالها حتى بعد الاحتجاجات وطالبت بمحاكمة الرئيس المخلوع وكل رموز نظامه فضلاً عن تطهير مؤسسات الدولة من بقايا ذلك النظام^(٣٦).

مما تقدم يتضح أن نماذج التنظيمات السياسية في مصر كانت تتصف بنوع من النضج السياسي الذي يمكنها من التعامل مع مبادئ وسبل التعددية الديمقراطية، فإن الحراك السياسي لم يكن غريباً عنها فقد ساهمت بعدد من المواقف وأن اختلفت في حدثها أو مواجهتها مع نظام الحكم السابق ولكن ذلك يدل على البرغماتية السياسية في التعامل مع الأحداث كما يدل على فهم لطبيعة اللعبة السياسية مما يشير إلى أن التنظيمات السياسية التي سبقت التغير في مصر قادرة على تصدر المشهد السياسي بعد التغير والتعامل مع الأوضاع بشكل يتصف بالمعرفة السياسية والعمل وفق قوانينها ومن ثم مع قانون الأحزاب الذي لم يكن غريباً عن التنظيمات الحزبية في مصر بالرغم من المؤاخذات المشخصة في حينه.. مما يجعل الرأي يميل إلى أن القوى السياسية في

مصر لا تمثل أي تهديد نحو تطبيق قانون الأحزاب السياسية، ولكن يبقى حجم تأثيرها في تطبيق القانون من عدمه بحجم تأثيرها في الواقع السياسي المصري.

ثالثاً: المؤشرات الانتخابية في ترسيخ مبدأ الديمقراطية التعددية

بعد الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي جرى في مارس ٢٠١١م ، تم إجراء انتخابات مجلس الشعب التي شارك فيها مجموعة من الأحزاب مما كان له أثر في تشكيل التحالفات والتكتلات الانتخابية لخوض أول استحقاق انتخابي بعد الحراك الشعبي الذي حصل في يناير ٢٠١١، والتي أسفرت النتائج الرسمية النهائية على حصول الإسلاميين على أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان، إذ تعد هذه الانتخابات بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق الديمقراطية التعددية^(٣٧).

فمن المؤشرات الدالة على الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية التعددية في مصر، نسبة تمثيل الأقباط في البرلمان، الذي يعد خطوة إيجابية في الاعتراف بحق الأقليات في المشاركة السياسية، والتأكيدات على ضرورة مشاركتهم في العملية الانتخابية بوصفها واجب وطني، كما جاءت مشاركة المرأة مخيبة للآمال كونها تمثيلها خطوة شكلية لاستكمال شروط الترشيح وتطبيق القانون^(٣٨).

وفي ٢٣ يناير ٢٠١٢م بدأت أولى جلسات أول مجلس شعب مصري منتخب بعد ثورة ٢٥ يناير في أول خطوة لتسلم السلطة التشريعية من المجلس العسكري.

ثم شهدت مصر انتخابات رئاسية في منتصف عام ٢٠١٢ ، التي فاز بها "محمد مرسي" بنسبة ٥١,٧٣% وبهذه الخطوة اعتبر أول رئيس مدني بعد ثورة ٢٥ يناير يتولى سدة الحكم في مصر، وبدوره أعلن بأن الحكومة ستكون ائتلافية تضم عددا من الأحزاب والقوى السياسية وذلك تمهيدا لتحقيق قيم الديمقراطية داخل المجتمع المصري^(٣٩)، وبالرغم من أنها خطوة إيجابية لدعم المؤسساتية إلا أن غياب التنسيق في مهام الفريق الحكومي كان سببا في عدم استقرار الحكومة واستقالة عدد من وزراءها^(٤٠).

وعلى الرغم من أن الرئيس محمد مرسي حاول إيجاد حلولاً للمشكلات الاجتماعية، إلا أن الضغوط التي كانت تمارسها التيارات الليبرالية والعلمانية، كرسست حالة الانقسام الأيديولوجي الذي أثر في عملية الانتقال الديمقراطي ثم اندلعت الاحتجاجات التي عدت محاولة لتحقيق الاستقرار أو ما يعرف بـ"الثورة المضادة"، بالرغم من المحاولات لإقامة دولة مدنية، تلتزم الحكومة فيها باحترام حقوق مواطنيها وعدم التمييز بينهم^(٤١).

ولكن هيمنة المؤسسة العسكرية المصرية على الحكم لأوقات طويلة من الزمن يجعلها تسعى للحفاظ على مكانتها في حكم مصر وإن كان ذلك بالتجاوز على صلاحياتها الدستورية.

اذن يمكن القول بأن مصر بعد الثورة كانت تسير نحو نظام ديمقراطي تعددي ناشئ يسعى إلى تطبيق الأنظمة والقوانين التي ترمي إلى استقرار البلاد من طريق ترسيخ الديمقراطية في المرحلة الانتقالية، ولكن بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتوجهات بعض الجهات الداخلية المتوجسة من هيمنة الإسلام السياسي على السلطة التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن ضعف خبرة الإسلاميين في الحكم أدت إلى فشل المرحلة الانتقالية، ومن ثم غياب حالة الاستقرار في البلاد مما انعكس سلباً على اعتماد الديمقراطية سبيلاً للحكم.. فأدى تفاقم الأوضاع إلى بروز المؤسسة العسكرية مرة أخرى كضامن للأمن وراعي للسياسة في مصر.

اذن لم يتحقق مشهد استقرار الأوضاع في مصر ومن ثم لا يمكن توقع استمرار مشهد تطبيق قانون الأحزاب السياسية بوضعه الحالي في ظل التجاوزات التي حصلت على مخرجات النظام الديمقراطي بغض النظر عن الاسباب التي دعت الى ذلك.

المشهد الثاني: إيقاف أو تعطيل العمل بقانون الأحزاب السياسية

يفترض هذا المشهد استمرار سيطرة المؤسسة العسكرية المصرية على مقاليد السلطة في مصر وعودة مصر إلى أسلوب الحكم ذاته قبل الثورة ولكن بطرق حديثة تتناسب مع المستوى الذي وصلت له الشعوب؛ بسبب الثورة المعلوماتية والانفتاح على الدول العالمية بعضها على البعض الآخر، وفي مثل هذه الحالة سيتراجع تطبيق قانون الأحزاب السياسية بالشكل الذي يخدم طبيعة حكم المؤسسة العسكرية الجديدة لمصر ومع مرور الوقت سينحسر تطبيق القانون وتتلشى الأحزاب لسبب وآخر ولم تبقَ الا الأحزاب المناوئة للسلطة.

ولكن التغيرات التي حدثت اثناء المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية مشابهة بنسبة ما لوضع ما قبل الثورة، فقد عادت سلطة المؤسسة العسكرية للسيطرة على حكم مصر مرة أخرى، وهذا ما يدل بنسبة ما إلى مشهد تقييد قانون الأحزاب السياسية او تعطيله بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة السلطة الحاكمة، وان كانت تلك القيود بأشكال وأساليب جديدة، فان المؤسسة العسكرية المصرية توصف بأنها ذات طابع سياسي وذلك لتدخل الجيش في الشؤون السياسية للبلاد، فمنذ الأيام الأولى للثورة أدركت المؤسسة العسكرية اهمية اتخاذ القرار والوقوف بجانب الشعب لعدة اسباب منها^(٤٢) :

- ١- المحافظة على تماسك الجيش ووحدته.
- ٢- معارضة القيادات العسكرية لفكرة توريث الحكم التي تبناها مبارك
- ٣- شعور القيادة العسكرية بأن الرئاسة ستكون لاحد القادة العسكريين.
- ٤- إن مواجهة الجماهير بالقوة والعنف لن تفضي إلى إنهاء الأزمة.

لذلك تبنت المؤسسة العسكرية تحقيق انتقال ديمقراطي للسلطة السياسية مما جعل المجلس العسكري يتبنى موقع القيادة السياسية لإدارة شؤون الدولة،^(٤٣) وجعل نفسه البديل عن الشرعية وإجراء عمليات إصلاحية هيكلية دون إجراء تغيير كلي يضعف من مكانتها ومركزيتها داخل النظام. فبعد مرور عشرة أشهر على حكم "محمد مرسي"، انطلقت حركة المعارضة للرئيس المصري في نهاية أبريل ٢٠١٣م، مدعومة من القوى الممثلة للتيار الليبرالي والتيار العلماني طالبت بسحب الثقة من مرسي وإقامة انتخابات رئاسية، وفي المقابل خرج التيار الإسلامي إلى الشارع معبر عن تأييده للرئيس مرسي متجنباً الاحتكاك مع قوى المعارضة الأخرى^(٤٤)

لقد أدى تدخل الجيش بشكل مخالف لقواعد الدستور التي تمنعه من التدخل في السياسة، إلى عدم التزام المؤسسة العسكرية بمبادئ الديمقراطية وفضلت أن تذهب إلى فرض سلطتها على النظام السياسي.^(٤٥) في ٣ يوليو ٢٠١٣م، أعلن (عبد الفتاح السيسي) تولى المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة^(٤٦)، وتم عزل الرئيس "محمد مرسي"^(٤٧)، واعتقال رئيس حزب الحرية والعدالة والنائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين^(٤٨)، وهذه الأوضاع شكلت تحدي كبير أمام التجربة الديمقراطية في مصر، فحسب الدستور لا يجوز للجيش ممارسة أي دور سياسي، وحتى القضايا المتعلقة بالأمن الوطني يتم مناقشتها في إطار مجلس الدفاع الوطني الذي يرأسه رئيس الدولة وتتخذ قراراته بالأغلبية^(٤٩).

من ثم تم الإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ مايو ٢٠١٤ فاز فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي بنسبة ٩٦,١ %، إذ وصفت هذه الانتخابات متناقضة تماماً مع عملية تحقيق الديمقراطية في مصر^(٥٠)، التي أصبحت شبه مستحيلة بعد الإجراءات الاستثنائية التي قامت بها المؤسسة العسكرية.^(٥١)

أن ما تقدم من أحداث تشير إلى أن العمل بقانون الأحزاب السياسية لم يعد مضمون الاستمرار به، وسط سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد السلطة مما يعود بالأوضاع إلى أيام حكم حسني مبارك التي اتصفت بوجود قوانين تتناسب مع رغبة الحكومة في تسيير الحكم.

وفي مثل هذه الحالة يمكن توقع أن يتم التجاوز على مواد قانون الأحزاب السياسية إذا ما مثل سند قانوني لممارسة بعض الأحزاب دور المعارضة التي تقلق الرئاسة ذات الجذور العسكرية، أو أن يتم تعديل القانون بالشكل الذي يتلاءم مع تطلعات السلطة إلى السيطرة على جميع مفاصل الحكومة وأبعاد أي جهة تمثل عائقاً أمام سلطتها. ومن ثم يمكن القول بأن مشهد التراجع أي التعطيل أو التسويف أو الإيقاف لقانون الأحزاب السياسية المصري هو المشهد الأكثر ترجيحاً في المستقبل.

المبحث الثالث

المشاهد المستقبلية لقانون الأحزاب السياسية في تونس*

امتازت تجربة التونسية في الانتقال الى الديمقراطية بالتوافق السياسي، لاسيما في السنوات الأخيرة بين اكبر كيانين سياسيين تشاركا في الحكم وهم حزبي (النهضة) و(نداء تونس)، ورغم الاستقرار النسبي لا يمكن وصف الأوضاع السياسية في تونس بأنها قد تجاوزت مراحل التأزم وآلت الى الاستقرار، فأن الاضطرابات لازالت تحدث في تونس لعدة أسباب منها هشاشة الوضع الاقتصادي او تراكم المشكلات الاجتماعية او التهديدات الداخلية والخارجية فضلاً عن عزز النخبة السياسية عن مواجهة التحديات التي تهدد العملية السياسية برمتها.

جميع تلك المعطيات تتطلب البحث من اجل التنبؤ في مستقبل الأوضاع السياسية في تونس وتأثيرها على مستقبل تطبيق قانون الأحزاب السياسية التونسي، فهل ستستمر التجربة الديمقراطية التونسية على وتيرة الاستقرار وتحافظ على مكتسبات الثورة وتعمل في ظل نظام مؤسساتي يحترم الأنظمة والقوانين الراعية للعملية السياسية، وفي مقدمتها قانون الأحزاب السياسية، ام يطال الأوضاع الاجتماعية والسياسية التعثر مما يؤدي الى فشل التجربة والانتكاس نحو نمط جديد من الفوضى والاستبداد، مما يؤدي الى الاستئثار بالسلطة وتعطيل او إيقاف او إلغاء العمل باللوائح والأنظمة والقوانين التي تستند عليها الدول الساعية نحو الديمقراطية التعددية مما يقوض العمل بقانون الأحزاب السياسية.

هذا ما سنحاول بحثه لاستشراف مستقبل تطبيق قانون الأحزاب السياسية في تونس وتقدير ما هو المشهد الأكثر ترجيحاً، هل هو مشهد الاستمرار في تطبيق قانون الأحزاب كما هو ام التراجع عن تطبيق القانون وإيقافه او تعطله بسبب فشل العملية الديمقراطية في تونس..

المشهد الاول: الاستمرار بعمل قانون الأحزاب السياسية دون تغيير

يفترض هذا المشهد سير العملية السياسية في تونس على الوتيرة نفسها ودون تغيير يؤثر في مسارها سلباً، ومن ثم الاستمرار بتطبيق قانون الأحزاب السياسية التونسي كما هو، والسبب في ذلك هو ثقافة ووعي الجماهير التونسية التي خرجت مطالبة بالحرية والديمقراطية ونبذ أي اسلوب حكم فردي والتحول الى نظام حكم تعددي ديمقراطي مؤسسي يؤمن بمبدأ التداول السلمي على السلطة ويحافظ على منجزات الثورة التونسية. (٥٢)

فضلا عن ان هناك مؤشرات لهذا الاستمرار اهمها ما يأتي:

* تمثل قانون الأحزاب في تونس بالمرسوم رقم (٨٧) لسنة ٢٠١١ المتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية في تونس.

أولاً: التفاعل المؤسساتي مع المطالب الديمقراطية في تونس

بعد نجاح الثورة في ١٤/يناير/٢٠١١، أخذت النخبة السياسية دورها في قيادة المرحلة الانتقالية، واستمرارية المؤسسات الأساسية في الدولة بممارسة عملها، وغلب الطابع الدستوري ووعي النخبة السياسية في هذه المرحلة على المشهد التونسي، عن طريق آلية انتقال السلطة دستورياً.^(٥٣)

فمن الخطوات التي ساهمت في عملية الانتقال السلمي للسلطة، هو إقامة المؤسسات الانتقالية مثل المجلس الوطني لحماية الثورة، الذي أسس خارج الأطر الرسمية، وشمل نخبة من الشخصيات السياسية والعامة والقيادات الحزبية، ثم انبثقت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وهيئة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.^(٥٤)

اذن يلاحظ ان الطابع القانوني والمؤسساتي هو السائد على طبيعة النظام السياسي بعد حقبة حكم شمولي ساد تونس لأكثر من خمسين عام، ومن ثم يمكن الميل إلى الاستمرار في العمل بقانون الأحزاب السياسية؛ وذلك لان الرؤيا العامة لدى النخبة الحاكمة هي الاعتماد على الأطر القانونية من اجل الوصول إلى نظام حكم ديمقراطي متقدم.

١- المؤسسة العسكرية:

أدت المؤسسة العسكرية التونسية دوراً مهماً في الحفاظ على المؤسسات الحكومية بعدة انهيار النظام السياسي، فقد بقيت المؤسسة العسكرية مرابطة ولم تتسحب من ميدان الثورة، بل قاموا في واجبهم وحما المصالح العامة والمواطنين والمؤسسات السيادية للدولة.^(٥٥)

كما مارست المؤسسة العسكرية دوراً مهماً عند إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، فقد وفرت الحماية وتأمين جميع مراكز الاقتراع في تونس.^(٥٦)

كما ان بعض النخب اكدت اطمئنانها بوجود المؤسسة العسكرية كحامي للبلاد والنظام السياسي، ويعد وجود الجيش هو الضمان في الانتقال إلى الديمقراطية بالتعاون مع المجتمع المدني، الذي قام بالثورة في تونس.^(٥٧)

في هذا الصدد يمكن وصف دور المؤسسة العسكرية بأنه ايجابي مع المسار القانوني والديمقراطي ولم يهدد قانونية عمل الأحزاب أو النظام السياسي بشكل عام بل على العكس، فمن طريق مراجعة تأريخ مواقف الجيش التونسي في السياسة يلاحظ بأنه كان الحامي للقوانين التي ترسخ النظام الديمقراطي.

٢- مؤسسات المجتمع المدني:

بلغ عدد الجمعيات في تونس الآلاف قبل الثورة، وازداد عددها بعد الثورة، وهي تنشط في المجالات جميعاً وتختلف فاعليتها وتأثيرها وفق مجال عملها وعلاقتها بالأنظمة السياسية الحاكمة، (٥٨) كما امتازت بالانتشار والتأثير على المستوى العام وهي ميزة المجتمع المدني التونسي الفعال. (٥٩)

وفي خضم الصراع السياسي بعد الثورة، عملت منظمات المجتمع المدني في تونس بدور مهم في تقريب مواقف الأطراف السياسية والتوفيق بينها، إذ قامت أهم الجمعيات في تونس، (٦٠) بمهمة التعاون مع الأحزاب السياسية التونسية لإنجاح المرحلة الانتقالية، ومواجهة العنف والفوضى المحتملين. (٦١)

وأن للمجتمع المدني التونسي مساهمة فاعلة في تغيير الأحداث والضغط على المجلس الوطني التأسيسي من أجل إنجاز مراحل العملية الانتخابية كافة، فإنها مارست خلال انتخابات ٢٠١١ دوراً مهماً في إطار صلاحياتها. (٦٢)

٣- القوى السياسية الإسلامية

ان للإسلاميين في تونس رؤيا، تتعارض مع أسس الحكم للدولة التونسية الحديثة، وبدأ أنها تتقاطع مع نمط الحكم في حقبة الرئيس الحبيب بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي. (٦٣) وبالرغم من الغياب عن الساحة السياسية التونسية لمدة طويلة إلا أن الانتخابات التأسيسية التي أجريت عام ٢٠١١م أثبتت تجذّر الحركة الإسلامية في الأوساط الاجتماعية التونسية، بقيادة حزب النهضة الذي اتبع سياسة تعاونية، فعند فوزه بالأغلبية البرلمانية دعا باقي الأطراف إلى الانضمام لتشكيل الحكومة، إلا أن ذلك العرض تم رفضه من العلمانيين واصفين حزب النهضة باحتكار الوزارات الرئيسة والمناصب المهمة لنفسه. (٦٤)

وكذلك في الانتخابات التشريعية التي أجريت عام ٢٠١٤م حل في المرتبة الثانية، وكانت النهضة جزءاً من الائتلاف الحكومي بقيادة حزب نداء تونس. (٦٥)

مما يدل على أن الحركة الإسلامية المعتدلة في تونس لا تتخذ العنف منهجاً لها بل على العكس، فإنها كانت منفتحة على القوى السياسية الأخرى بغية كسب الثقة وإثبات بأن الإسلام السياسي في تونس لا يرمي إلى التفرد في السلطة، وهذه المواقف تدل على أن الحركة الإسلامية في تونس وبالتحديد حركة النهضة لم تشكل خطراً على المسار الديمقراطي ولا على الأنظمة والقوانين الضامنة لها، وفي أوليتها قانون الأحزاب السياسية التونسي.

ثانياً: مؤشرات التفاعل الديمقراطي في تونس

هناك مجموعة من المعطيات في تونس تشير إلى السير نحو تطبيق الدستور والالتزام بالقوانين التي تحقق الديمقراطية، إذ تعد الانتخابات بمختلف أنواعها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية على الرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها، وتمثل انتخابات المجلس التأسيسي من أهم الخطوات التي أدت إلى صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية التي تفتح المجال لإنشاء دولة ديمقراطية تعددية .

في أكتوبر ٢٠١١م أجريت الانتخابات التونسية التي تعاطى معها المواطنون بكثافة، فبعد تغير النظام كان التونسيون ايجابيون تجاه المشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وأفرزت تلك الانتخابات فوز حركة النهضة بأغلبية نسبية تلاها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وجاءت نتائج القوى السياسية الأخرى بنسب تمكنها من المشاركة السياسية الفاعلة^(٦٦)، والقدرة على إرساء قواعد النظام الديمقراطي وتشكيل الحكومة التونسية باكتمال النظام الانتقالي والدخول في مرحلة سياسية جديدة.^(٦٧)

وبعدها شهدت تونس إجراء أول انتخابات تشريعية في عام ٢٠١٤م عقب إقرار دستور تونس من المجلس الوطني التأسيسي، فبلغ عدد المرشحين لانتخابات ٢٠١٤م نحو (٦٥٢٠) ألف مرشح مما عكس رغبة التونسيين بالمشاركة السياسية الواسعة، وفاز حزب نداء تونس بالأغلبية البرلمانية، فقد حصل على ٨٦ مقعداً من عدد المقاعد البالغة ٢١٧ ، ثم جاء حزب حركة النهضة الذي حاز (٦٩) مقعداً متراجعا عن الصدارة التي حققها في انتخابات ٢٠١١م.^(٦٨)

اما الانتخابات الرئاسية فقد قدم ٧٠ شخصاً ترشحهم، قبل منهم ٢٧ مرشح، ولم تقدم حركة النهضة مرشحاً للرئاسة، واكتفت بدعوة أنصارها لاختيار "الشخصية المناسبة القادرة على تحقيق المسار الديمقراطي وأهداف الثورة".^(٦٩) مما يشير إلى ان الحركة الإسلامية في تونس متفاعلة مع العملية الديمقراطية ومؤمنة بها.

اذن بعد اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها المحدد والمشاركة الواسعة فيها يمكن ملاحظة التفاعل مع مبادئ الديمقراطية في تونس من طريق الحضور الكبير للمرأة التونسية، واحترام جميع أطراف للمعادلة السياسية، وتأمين المؤسسة الأمنية للعملية الانتخابية وعدم التدخل في الصراع السياسي، وارتفاع نسبة المشاركة، فضلاً عن الانعكاس الايجابي من قبل الرأي العام الدولي^(٧٠)

جميع تلك المعطيات تشير إلى ان تونس بمؤسساتها السياسية وشعبها تسير نحو تحقيق نظام ديمقراطي مستقر يُحترم فيه الدستور وتطبق فيه النصوص القانونية على النحو الذي يرحب العمل

بقانون الأحزاب السياسية كما هو في المرحلة القادمة، لذا فقد امتازت تونس بحراكها السياسي والسلمي والحوار أكثر من الميل إلى العنف لتحقيق الغايات مقارنةً مع الدول العربية التي سادت فيها لغة العنف والتهديد والوعيد بين القوى السياسية بعد التغيير، وبما ان لغة الحوار والمفاوضات والاعتدال هي الأساس في حل المنازعات فالنتيجة ستكون الاحتكام إلى القوانين الراعية للعملية السياسية وبالتالي ديمومة العمل بتلك القوانين.

المشهد الثاني: إيقاف أو تعطيل العمل بقانون الأحزاب السياسية

يفترض هذا المشهد التراجع في تطبيق قانون الأحزاب السياسية التونسي بسبب بروز بعض الظواهر التي تعبر عن العداء للمسار الديمقراطي التونسي او بفعل تأثير الأوضاع الداخلية او الخارجية التي تؤدي إلى فشل العملية السياسية ومن ثم إيقاف أو تعطيل أو إلغاء العمل بقانون الأحزاب السياسية التونسي.

وبما ان قانون الأحزاب السياسية يعد الركيزة التي تنظم عمل الأحزاب، فسينعكس ذلك على الاستقرار السياسي في البلاد، وبما انه التجربة الديمقراطية التونسية تجربة حديثة لابد ان تظهر في طريقها عدد من العوائق قد تعرقل من تطبيق قانون الأحزاب فتؤدي إلى تعطيله أو إيقافه بسبب بعض العوائق المتوقعة والتي سيسلط الضوء على ابرزها في ما يأتي:

أولاً: الحركات والقوى المضادة للثورة

لا يقتصر الحديث هنا عن عناصر النظام السابق أو المتحالفين معه، بل يشمل حتى قوى الثورة التي قد تشعر بعدم الرضى عن المنظومة القيادية التي جاءت بعد الثورة، لاسيما وأن الأوضاع في تونس لم تتحسن بعد الثورة ، ويعزى ذلك إلى عودة أتباع النظام السياسي السابق، مما أدى إلى وجود حالة من القلق والتهديد لاستقرار المجتمع التونسي واستمرارية وحدة الدولة، إلى جانب ذلك القلق يبرز تصاعد الخطر الإرهابي، فضلاً عن تراجع النشاط الاقتصادي، الذي أدخل تونس في أزمة صعبة تمثل خطراً يهدد المسار الديمقراطي.^(٧١)

ثانياً: التحدي الاقتصادي والاجتماعي

ان الحكومة التونسية لم تتمكن من حل المشكلات الاقتصادية التي جاءت بسبب غلق المصانع والمؤسسات الانتاجية، وتأثر قطاع السياحة والعجز التجاري وتفاقم المديونية، فضلاً عن ارتباط الاقتصاد التونسي بسياسة صندوق النقد الدولي مما اثر سلباً في الوضع الاقتصادي للمواطن التونسي الذي خرج محتجاً ضد الحكومة وأدائها السياسي.^(٧٢)

والجدير بالذكر ان الحكومة التونسية حاولت منع انهيار الاقتصاد التونسي، عن طريق الإبقاء على احتياطياتها من النقد الأجنبي للحيلولة دون حدوث التضخم، والعمل على استعادة الاقتصاد التونسي لنموه الإيجابي.^(٧٣)

ثالثاً: تأثير ظاهرة الإرهاب في تونس:

بعد نجاح الثورة في تونس حدث نوع من الانفلات الأمني الذي استثمر من التنظيمات الإرهابية في السيطرة على الجوامع، وبدؤوا في بث أفكارهم والتأثير في بعض الشباب وإقناعهم بالأفكار الإجرامية التي تتبناها تلك المجاميع.^(٧٤)

تم اكتشاف أول المعسكرات الإرهابية داخل تونس في ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ على إثر التحقيقات في قضايا اغتيال شخصيات سياسية، توصلت الجهات الأمنية لمعرفة مصادر تمويلهم ودعمهم القادم من تنظيم القاعدة الإرهابي في اليمن، فكان هناك تواصل ودعم من قبل المجاميع الإرهابية التونسية للمجاميع داخل تونس، فمثل ذلك عاملاً دافعاً للتخطيط والقيام بعمليات إرهابية داخل تونس^(٧٥)، اغتيل على أثرها (شكري بلعيد والنائب الابراهيمي) عام ٢٠١٣م، مما أدى الى زعزعة الأمن المجتمعي، ثم اتسع خطر تلك المجاميع الإرهابية حتى كامل منطقة المغرب العربي.^(٧٦)

وبعد تصنيف جماعة أنصار الشريعة التي نشطت في تونس كتنظيم إرهابي، عملت الحكومة التونسية على شن حملة عسكرية وسياسية وإعلامية على الإرهاب، أتت على معظم قيادات التنظيمات الإرهابية، وحوصر المتبقي من عناصرهم في مناطق جبلية مضيق عليهم أمنياً.^(٧٧)

وبالرغم من ذلك استمرت التهديدات ضد التجربة الديمقراطية في تونس، فإن عودة الإرهابيين التونسيين المقاتلين في مناطق التوتر إلى بلدهم، مثل خطراً كبيراً على الاستقرار السياسي، هو التحدي الثاني الذي يواجه التجربة التونسية^(٧٨)، الا ان جميع القوى الأمنية والسياسية والاجتماعية في تونس، أبدت استعدادها لمحاربة الإرهاب وفكرة التطرف، ومواجهة خطره الذي يهدد النظام السياسي التونسي، القائم على الأسس الدستورية والقوانين الراجعة لمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.^(٧٩)

رابعاً: تأثير المحيط الإقليمي

مع اندلاع الثورات المطالبة بالتغيير في كل من تونس ومصر وسبق ذلك الاوضاع الامنية في العراق، اخذت المخاوف بالنتامي بشأن الاوضاع الأمنية والاستقرار السياسي في تلك الدول.^(٨٠)

وأحد عوامل تلك المخاوف هو التدخلات الخارجية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها على أحساب الدول الأخرى، الا ان تونس بعد الثورة كسبت أصدقاء في محيطها الإقليمي والعالمي، ولكن ذاك لن يبعدها من تدخلات بعض القوى الإقليمية التي تشعر بالخطر من التغيير الديمقراطي

الذي جعلها تتخذ مواقف مضادة من الأنظمة الجديدة، وذلك من أجل الحد من تأثيرها في أنظمة الحكم الفردية في تلك الدول، فترجمت تلك السياسات إلى خطوات دعم لوجستي لمجموعات معادية للتغير في الداخل التونسي، إلا أن تونس تواجه تلك التدخلات سياسياً وأمنياً، ولكن بوضعها الأمني الهش لم تستطع أن تحقق الاستقرار بنسبة عالية، مما ينعكس على تجربتها الديمقراطية الناشئة.^(٨١)

بالمقارنة مع المسارات الديمقراطية التي انتهجتها كل من مصر والعراق بعد التغير، يمكن عدّ تونس من الدول التي تجاوزت المراحل الأكثر تعقيداً في الانتقال نحو الديمقراطية التعددية، فالمسار السياسي الذي بدأ بتأسيس المؤسسات الديمقراطية وقيادة الدولة نحو انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي أقام المؤسسات الانتقالية وسن الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي حققت التداول السلمي للسلطة، قادرة على الاستمرار والمسير وفق القواعد السياسية المستندة على الأسس الدستورية والقانونية الضابطة للمنهج الديمقراطي التعددي.

اذن يمكن القول بأن تونس قد تجاوزت المخاطر المحتملة التي قد تؤثر في أوضاعها السياسية مما يرجح عدم التراجع في تطبيق الدستور والقوانين المنظمة للعملية السياسية وفي مقدمتها قانون الأحزاب السياسية وإن مشهد التراجع عن العمل بقانون الأحزاب السياسية غير مرجح كون تونس تسير بالمسار السياسي والديمقراطي الصحيح وتعتمد على الحوار سبيلاً لحل الأزمات فيما بينها.

الخاتمة:

ان ما يمكن اجماله عن قوانين الاحزاب السياسية التي ظهرت او عدلت بعض نصوصها في كل من العراق ومصر وتونس، انها عبرت عن مخاوف المشرع في كل بلد من الحقبة الماضية، والارث الذي تركته الانظمة الفردية التي اتسمت بالتعسف ومنع قيام احزاب حقيقية تعبر عن ارادات المواطنين، او معارضة او منافسة للنظم التسلطية في حكمها الذي دام اكثر من ثلاثة عقود. اذ يلاحظ ان مخرجات قوانين الاحزاب عبرت عن تلك المخاوف في ضمان حرية تأسيس الاحزاب تارة، وتحديد تلك الحرية بشروط صعبة تارة اخرى، فضلا عن تأثير الاوضاع والظواهر السياسية التي برزت في كل بلد بعد تغير انظمة الحكم فيها ومجيء الانظمة التعددية الديمقراطية التي لم تألفها مجتمعاتها من قبل.

في الحالة العراقية، امتاز قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ المعدل بالسعة من ناحية عدد المواد القانونية وتفصيلاتها، ورغم ذلك لم يخلو من الثغرات التي تتطلب وضوح ودقة مما يفهم منه امكانية تعدد التفسيرات والحكم بما ترتأي الجهات المسؤولة على ادارة العملية السياسية، وهذا السلوك في الحكم جاء ليتناسب مع الديمقراطية التوافقية التي اعتمدت منهجاً للحكم في العراق بعد العام ٢٠٠٣، فقد خضعت الصراعات والتنافس فيما بين القوى السياسية، الى توافق الكتل لتمريرها وتجاوز الازمات. وجاءت صيغة قانون الاحزاب ان لا تخرج عن هذا الاطار، حاضراً او مستقبلاً.

اما قانون الاحزاب المصري رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، الذي عدل بعد تغيير النظام في ٢٥ يناير ٢٠١١ والغيت منه المواد التي كانت تصب في مصلحة النظام الحاكم آنذاك، واضيفت له مواد تتناسب مع مرحلة الحكم الجديدة، فقد امتاز بالصياغة القانونية المحكمة وملائمة وموضوعية الاحكام التي شرعت من اجلها، وهذا ما يشير الى رغبة المشرع من تحقيق الهدف المرجو من القانون، فان الابقاء على قانون الاحزاب ذاته والتعديلات التي حصلت عليه تسهل عملية النقد من قبل المختصين في حالة ذهاب القانون الى اتجاه لا يحقق او يسيء للمسار الذي شرع من اجله، ومع ذلك فلم يخلو قانون الاحزاب المصري رغم التعديلات من الانتقادات حول بعض النصوص التي لا تتناسب مع طبيعة واهداف ثورة الشعب المصري ورغبته بنظام حكم ديمقراطي.

لذلك يمكن القول، بان المشرع المصري عندما اعتمد التعديلات الجديدة لقانون الاحزاب، عبر عن مخاوفه من التدخلات الخارجية بالشأن المصري، وحاول ان يوجه مهمة ودور الاحزاب السياسية في الحفاظ على وحدة الشعب المصري من التقسيمات على اساس الانتماءات الفرعية او الفئوية.

اما القانون التونسي الذي جاء بصيغة مرسوم لتنظيم عمل الاحزاب، فهو عبر عن دعم النظام للعمل الحزبي، وذلك نابع من قناعة المشرع التونسي بأهمية الاحزاب السياسية في تنظيم مطالب الجماهير وادارة العملية السياسية في تونس، كما يوصف القانون بالمرونة التي تعزز من تنامي الاحزاب، ومن ثم مساهمتها بالتعددية الحزبية والسياسية.

ومع جميع الملاحظات التي شخّصت على قوانين الاحزاب في العراق ومصر وتونس، فأنها تعد خطوة مهمة في المسار الديمقراطي التعددي، واجراء مهم في تنظيم عمل الاحزاب التي تعد من اهم المؤسسات السياسية في ادارة التنوع والحفاظ على الوحدة الوطنية في البلدان محل البحث، اذا ما احسن ادائها.

وتأسيساً على ما تقدم، ان المشهد الاكثر ترجيحاً لحالات الدول الثلاث، العراق ومصر وتونس، هو استمرار تطبيق قوانين الاحزاب كما هو دون تغيير، وذلك لان الاوضاع التي مرت بها بعد تغيير انظمة الحكم فيها، اتصفت بالتنازع بين خيارين وهما: ثقافة المجتمع الذي طالب بالحفاظ على منجزات التغيير وتطويرها نحو الاحسن والتحديات الداخلية والخارجية والتي تمثلت بعدم الاستقرار السياسي بسبب الارهاب والتدخلات الخارجية والاقليمية وتقاطع الرؤى بين الفرقاء السياسيين والانكماش الى الانتماءات الطائفية والعرقية والهويات الفرعية، والظواهر التي حفزت بعض الجهات المتنفذة الى الامساك بزمام الامور بطريقة الحكم نفسها قبل التغيير، وان اختلف الاسلوب، لذلك اصبح هناك اتجاهين او رأيين، الاول: يرجح التخلي عن العمل بالديمقراطية الحقيقية والرجوع الى مسك الامور بالشكل الذي يمنح صلاحيات واسعة للنخبة الحاكمة، وان يكن ذلك على حساب القوانين الراعية للنظام الديمقراطي وفي اولها قانون الاحزاب السياسية المنظمة للتعددية والديمقراطية.

الراي الثاني: يطالب ببرامج تصحح من اداء الحكومات الحالية وتحافظ على الانجازات التي تحققت والابقاء على قانو الاحزاب لتحقيق الديمقراطية والتعددية الحزبية، باعتبار ذلك منجز وان يكن بحاجة الى تعديل. وبالنتيجة بقي صوت الحفاظ على الانجاز الديمقراطي هو الاعلى، رغم التضحيات التي قدمتها مجتمعات الدول الثلاث.

لذلك يعد بقاء تطبيق قوانين الاحزاب كما هي المرجح للمرحلة القادمة، وبذلك سيستمر تأثيره بوضعه الحالي ولا يتم التراجع عن منجزه في التعددية الحزبية، من قبل الجهات المتنفذة والراعية في الاستئثار بالسلطة.

كما ان، قوانين الاحزاب في العراق ومصر وتونس تتفاعل بشكل ايجابي مع نشاطات الاحزاب وينسب متفاوتة فيما بينها، فقد كان اكثرها ايجابا، القانون المصري الذي اخذ بالاعتبار الدقة في

الصياغات التشريعية التي تساعد الحزب بالقيام في نشاطاته في اطار القانون، ثم جاء القانون التونسي الذي ترك الحرية الواسعة للأحزاب السياسية بممارسة نشاطاتها دون قيود قانونية، ثم جاء قانون الاحزاب العراقي الذي لم يعيق النشاطات الحزبية ولكن ابقى على ترجيح السلطة الحاكمة اذا ما تقاطعت نشاطات الاحزاب مع الرؤيا العامة للدولة.

ايضاً، يلاحظ ترجيح استمرار تطبيق قوانين الاحزاب الحالية في العراق ومصر وتونس، كما هي دون تغيير، وذلك لكون التغيير الذي حصل فيها حديث العهد بعد ان بقيت مراحل تاريخية طويلة تحت حكم الحزب الواحد، المغيب للممارسة الديمقراطية التعددية مما يجعل قوانين الاحزاب بشكلها الحالي تمثل انجازاً في هذه المرحلة والحفاظ عليها يخدم الحكومات كما يخدم القوى السياسية الساعية لتنظيم عمل الاحزاب في النظام السياسي دون مضايقة او ملاحقة من قبل سلطة الدولة، بما يفعل التعددية الحزبية وتهذيبها.

التوصيات :

1. هناك اهمية قصوى لتنظيم الدساتير او تخصيص قوانين تتطابق او لا تتقاطع مع مبادئ الامم المتحدة بخصوص حقوق الانسان المرادفة للتعددية في البلدان الثلاث وهذا ما نامل ان ينعكس على مضمون قوانين الاحزاب السياسية فيها وضرورة تعديل بعض المواد القانونية الحزبية بما ينسجم مع مبادئ الامم المتحدة.
2. على المشرع في البلدان الثلاث ان يلتفت الى اهمية اعطاء الاحزاب فرصة لإصلاح المخالفات القانونية عند ارتكابها دون قصد، قبل اخضاع الحزب الى القضاء وتطبيق لوائح الادانة ضده.
3. على المشرع ان يهتم في تعديل المواد القانونية على النحو الذي يجعل الحزب فاعل في نشر قيم المواطنة وتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية مع حفظ التنوع المجتمعي وضمان التعددية الحزبية.
4. الاهتمام اكثر بالمواد التي تساعد على دمج الاحزاب بالشكل الذي يحول التعددية الكبيرة الى تعددية صغيرة، فضلاً عن العمل بنظام الاغلبية البرلمانية والمعارضة.
5. التحقق من شروط واجراءات تأسيس الاحزاب الواردة في قوانين الاحزاب لتكون الفرص اوسع لتأسيس احزاب سياسية جديدة من قبل الجهات الراغبة بالانخراط في العمل السياسي وتحديداً النساء وفئة الشباب.

الهوامش :

١. انظر، كينيث جاند، الأحزاب السياسية والديمقراطية: من الناحيتين النظرية والعملية، اقرار فقانون الأحزاب، ترجمة نتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، د.ت، ص ٥.
٢. بدرية صالح عبدالله، قانون الاحزاب السياسية في العراق، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧، ص ٩٦٥.
٣. للتفصيل انظر: سعاد الشرقاوي، الاحزاب السياسية: اهميتها، نشأتها، نشاطها، مركز البحوث البرلمانية، الامانة العامة لمجلس الشعب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٦: ايضاً، ندير الموفي، ورشة عمل - بناء التوافق حول المبادئ الاساسية ومعايير الحد الأدنى لقوانين الاحزاب السياسية في الدول العربية، دور تشريعات الاحزاب السياسية في تطوير ديمقراطية المشهد السياسي العربي - دراسة مقارنة ضمن برنامج الامم المتحدة الانمائي، مجموعة العمل حول البرلمان واصلاح قانون الاحزاب السياسية، الدار البيضاء ، المغرب، ٢٠٠٨، ص.ص ٦٤-٦٧.
٤. مبادئ توجيهية لتنظيم الاحزاب السياسية، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الامن والتعاون في اوربا ، وارشو، ستراسبورغ، ٢٠١١، ص.ص ١-٥. ايضاً، فوزي علي السهموري، قراءة في مشروع قانون الاحزاب، المعهد العربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ، ١٢ فبراير ٢٠١٢.

www.airss.net/site/2012/02/21

٥. للتفصيل، ينظر: جيرالد م. بوبر، مفاهيم الاحزاب السياسية للديمقراطية الامريكية، الاردن، ١٩٩١، ص.ص ١٢٥-١٢٨. ايضاً: د. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٣، ٢٠١١، ص ٢٨.
٦. لمزيد من التفصيل ينظر : بريختشي كيمب واخرون ، حوار الاحزاب السياسية، دليل ميسر للحوار، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٣، المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة للأحزاب، ٢٠١٣، ص.ص ٦١-١٢٥.
٧. ينظر: محمد بو عشة، العرب والصراع الدولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، ليبيا، ٢٠٠٠، ص.ص ١١٨-١٢٠. ايضاً، عمار سعدون البديري، اشكاليات قانون الاحزاب الجديد المخالفة للدستور العراقي، الحوار المتمدن، ٢٠١٥/٩/٧.

www.ahewar.org/s.asp?aid=4837048r=08cid=1798u=8i=089

٨. المادة (٣) من قانون الاحزاب السياسية العراقي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥. المادة (٢) من قانون الاحزاب المصري رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ المعدل: الفصل الاول من المرسوم رقم (٨٧) لسنة ٢٠١١ المتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية في تونس.
٩. جاريت ستانسفيلد، الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ١٧٥.
١٠. حازم الشمري، معضلة الاحتلال وبناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٣٤)، لسنة ٢٠٠٧، ص ١٤٣. للمزيد ينظر: طه حميد حسن العنبي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٨)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، كانون الاول ٢٠٠٩، ص ١١٤.
١١. سعد عبد الرزاق، التوافقية العراقية إلى أين؟، الشرق الاوسط اللندنية، العدد (١١٧٢٩)، ٨/يناير/٢٠١١.
١٢. ينظر: ارنت ليههارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٥.
١٣. جاسم محمد عبد الكريم، الديمقراطية التوافقية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٠٦ - ٢٠٨.
١٤. عبد الجبار احمد، العراق ومحنة الديمقراطية: دراسات سياسية راهنة، مطبعة الطباع، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٣٠.
١٥. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان، العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، ط١، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (١١٦)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي/ دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص ٣ - ٣٩.
١٦. المصدر نفسه، ص ٣.
١٧. جوناثان ستيل، العراق طريق الخروج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٣٣٦)، ٢٠٠٨، ص ٨.
١٨. أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني (العراق انموذجا)، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٧، العدد ٣٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٦، ص ١٤٢ - ١٤٣.
١٩. للتفصيل ينظر: فلاح حسن آل مانع، المجتمع المدني في العراق، دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤،

- ص ١٨٢. ايضاً، فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٨٠ - ٨١.
٢٠. عبد العظيم جبر حافظ، التحولات الديمقراطية في العراق، الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩، ص ٣٠٩.
٢١. فلاح حسن آل مانع، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.
٢٢. حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص ٣٥.
٢٣. بيان صادر عن مكتب سماحة السيد (دام ظله) حول قانون ادارة العراق للفترة الانتقالية، ١٦ محرم ١٤٢٥، الموقع الالكتروني لمكتب سماحة السيد السيستاني؛
<https://www.sistani.org/arabic/statement/1475/>
٢٤. بيان صادر عن مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظله) حول الوحدة الاسلامية ونبذ الفتنة الطائفية، الموقع الالكتروني لمكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظله)، النجف الاشرف ١٤ / المحرم / ١٤٢٩ الموافق ٢٠٠٧/٢/٣
<https://www.sistani.org/arabic/statement/1504>
٢٥. خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (١٤ / شعبان / ١٤٣٥ هـ) الموافق (٢٠١٤/٦/١٣ م)، الموقع الالكتروني لمكتب سماحة السيد السيستاني؛ <https://www.sistani.org/arabic/archive/24918>
٢٦. حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص ٣٣.
٢٧. عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، في (اشكالية التحول الديمقراطي في العراق)، بحوث الندوة العلمية السنوية التي نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥٩ - ٦٠.
٢٨. نور أيوب، مشاريع عراقية تسابق التحالفات الانتخابية، الأخبار (اللبنانية)، ٢٠١٧/٢/١٣.
- انظر أيضاً: حسين داود، ترحيب شيعي وكردى بالتحالف الجديد للقوى السنية العراقية، جريدة الحياة، ٢٠١٧/٧/١٦.
٢٩. وليد قرصاب، حصاد ٢٠١٧.. العراق: عام النصر والانفتاح على دول الجوار، صحيفة القبس الكويتية، ٢٨ /ديسمبر/ ٢٠١٧.

٣٠. باسل الحاج جاسم، العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة على واقع ازدهار موقع كردستان، ١٨/يناير/ كانون الثاني/ ٢٠١٥، صحيفة الحياة السعودية
٣١. دينا هاتف الشامي، امكانية التغير السياسي في الدول العربية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (٥١)، لسنة ٢٠١٨، ص ١٩٥
٣٢. ايهاب عمر، الثورة المصرية الكبرى، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة: ٢٠١١، ص. ١٧١
٣٣. عبد النور زيام، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة مصر ٢٠١٣-٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠١٣، ص ٩٣.
٣٤. محمود عبد الفضيل وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: ٢٠١٢، ص ١٠٤.
٣٥. ثناء فؤاد عبد الله، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٩)، العدد (٣٢٨)، حزيران ٢٠٠٦، ص ٥٠-٥٣.
٣٦. عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، البحرين). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص. ١٢٢
37. Ahmed Hashim, "Part Two : From Mubarak Onward". Middle East Policy, Vol 18, N4, Winter 2011, p341.
- ينظر ايضاً، خالد كاظم أبو دوح، "الممارسة الانتخابية فيما بعد الثورة". مجلة الديمقراطية، العدد ٤٥، يناير ٢٠١٣، ص ١٣
٣٨. خالد كاظم أبو دوح، المصدر السابق، ص. ٢٥
٣٩. علي الدين هلال، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١، ص. ١٨٥
٤٠. نيفين خالد الزواوي، ما بعد فوز مرسي بالرئاسة: قراءة تحليلية للمشهد المصري دوائر التحديات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات المعاصرة، القاهرة: ٢٠١٢، ص ٩.
٤١. ياسين السيد، ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: ٢٠١١، ص ٣٦٥.
٤٢. محمود صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة- حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١، ص ٢٦.

٤٣. حسن الرشيدى، الحراك ضد مرسى: الدوافع والأسباب، مجلة البيان، العدد ٣١٤، سبتمبر ٢٠١٣، ص ٣٤-٣٩.
٤٤. عمر حمزاوي، هامش للديمقراطية في مصر: محطات وقضايا تحول لم يتم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: ٢٠١٤، ص. ٣٤.
٤٥. شريف عبد العزيز الزهيري، صور من سجل الانقلابات العسكرية المعاصرة، مجلة البيان، العدد ٣١٤، سبتمبر ٢٠١٣، ص ٥٧-٦٠.
٤٦. ينظر، رفيق حبيب، حرق مصر مذابح الابداء الجماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ٥٨.
٤٧. ممدوح اسماعيل، إرادة المصريين، مجلة البيان، العدد ٣١٤، سبتمبر ٢٠١٣، ص ٢٨-٣٣.
٤٨. أمين سمير، ثورة مصر بعد ٣٠ يونيو، دار العين للنشر، القاهرة: ٢٠١٤، ص ٤٣.
٤٩. أماني الطويل، معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: ٢٠١٣، ص ٣٧.
٥٠. عمار أحمد فايد، السيسي رئيساً: شرعية ملتبسة وخيارات متناقضة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: ٢٠١٤، ص ١٥.
٥١. هشام بوناصيف، النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: ٢٠١٣، ص ٥٦.
- تمثل قانون الاحزاب السياسية في تونس بالمرسوم رقم ٨٧ - لسنة ٢٠١١، المتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية في تونس.
٥٢. عائشة الخائب، الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة التونسية، في الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من طريق الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة: ٢٠١١، ص ٦.
٥٣. صالح الدين الجورشي، ربيع تونس التآرجح بين الامل والخوف، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت: ٢٠١٤، ص ٢٢.
٥٤. يوسف العياضي، التحولات السياسية الراهنة و أثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة محمد خيضر، الجزائر: ٢٠١٥، ص ٤٥.

٥٥. نور الدين جبنون وآخرون، دور الجيش في الثورة ، في ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، مجموعة مؤلفين ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: ٢٠١٢، ص ٢٩٨.

٥٦. بدرة قعلول، الجيش سيعود إلى تكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، المركز الكارنجي، بيروت: ٢٠١١-١١-٣

٥٧. عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الاول/٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: ٢٠١٦، ص ١١٣-١١٥.

٥٨. بوحنية قوي، كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي، مجلة الديمقراطية، عدد (٤٢)، الجزائر: أبريل/ ٢٠١١، ص ١٤٩.

٥٩. عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في كتاب مجموعة مؤلفين، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، قطر: ٢٠١٢، ص ٢١٢، ٢١٣

٦٠. من المنظمات التي ادت دوراً مهماً المرحلة الانتقالية هي: (الاتحاد العام للشغل) الذي يعد من أقدم المنظمات في الوطن العربي، و(الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان)، و(هيئة المحامين)، و(جمعية القضاة)، و(نقابة الصحفيين)، و(جمعية النساء الديمقراطيات): المصدر نفسه، ص ٢١٤.

٦١. منير السنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، بلا مكان طباعة، تونس: ٢٠١٣، ص ٣.

٦٢. عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ١٦ الجزائر: سبتمبر ٢٠١٤، ص ١٥٨.

٦٣. قطاف تمام أسماء، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة: ٢٠١٣، ص ١٩٠.

٦٤. لمزيد ينظر: آن وولف، هل تستطيع الأحزاب العلمانية قيادة تونس الجديدة؟، معهد كارنجي، دراسة في؛ ٣٠ نيسان-أبريل ٢٠١٤.

٦٥. علاني اعلية، الحركة الاسلامية في الوطن العربي: مقارنة في الحالة التونسية، دار مصر المحروسة، القاهرة: ٢٠٠٨، ص ٢٥٠-٢٥٢.

٦٦. انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي ٢٠١١، موسوعة ويكيبيديا الحرة؛
<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8>
٦٧. هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر: ٢٠١٧، ص ٢-٤.
٦٨. نتائج الانتخابات، الهيئة العليا للانتخابات في تونس؛
<http://www.isie.tn/ar/%D8%A7%> .
٦٩. يوسف العياضي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.
٧٠. كرم سعد، تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر: ٢٠١٤، ص ١٠.
٧١. منذر ثابت، محللون: عودة النظام القديم.. خيبة أمل شعبية.. وتشكيك في الثورة ومنجزاتها وخوف من المستقبل، تصريح منشور على موقع قناة العربية نت، ١٣ يناير ٢٠١٧م، ص ١-٣.
٧٢. الانتخابات التشريعية والانتخابية في تونس، التقرير النهائي، أكتوبر نوفمبر ديسمبر ٢٠١٤، ص ١٨. للمزيد ينظر: المختار بن نصر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤؛ للمزيد ينظر: علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (٢٠١١-٢٠١٧)، مركز الجزيرة للدراسات، ١١/مايو/٢٠١٧، ص ٥.
٧٣. للمزيد ينظر: رابطة اليسار العمالي (تونس)، قراءة للوضع الاجتماعي والسياسي الراهن في تونس، مجلة الثورة الدائمة، العدد الاول - كانون ثاني ٢٠١٢.
٧٤. المختار بن نصر، المشهد ما بعد ثورة الياسمين، تونس: لم تعبر عنك الزجاجة، مجلة اراء الخليج، العدد ١٠٧، جدة، ٩ ايار ٢٠١٦، ص. ص ٧٧-٧٨.
٧٥. عبد الرحمان الهذيلي، الإرهاب في تونس من طريق الملفات القضائية، منتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس ٢٠١٦، ص ٣-٤.
76. Sihem Drissi The Reality of the Terrorist Phenomenon in Tunisia's Nascent Democracy.
<http://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/the-reality-of-the-terrorist-phenomenon-in-tunisi-as-nascent-democracy>
٧٧. سفيان بن صغير، وآخرون، السلفية في تونس: الواقع وآفاق التطور، بلا مكان وتاريخ نشر، ص ٣٠-٣٦.

٧٨. ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، بلا مكان نشر، ٢/مارس/٢٠١٥، ص ٣-٤.
٧٩. شفيع بومنيجل، عودة الارهابيين إلى تونس: اختبار قوة الدولة والثقة بين السياسيين، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، ٣١ يناير، ٢٠١٧، ص ١-٣.
٨٠. محمد عز العرب، المتغيرات الوسيطة" للعلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٥، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٧٧.
٨١. لتفاصيل اكثر، ينظر: المختار بن نصر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.